الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4994 | الخميس 30 ربيع الأول 1446 هـ | 3 أكتوبر 2024 م | السنة السابعة عشرة

باعتبار ذلك من العوامل المهمة للحفاظ على الكفاءات القيمة

الكويت تتبنى إستراتيجيات متسارعة لتحسين بيئة العمل الحكومية وتعزيز الإنتاجية

تضمنت التكليفات الحكومية الصادرة خلال الشهرين الماضيين توجيهات لديوان الخدمة المدنية بمراجعة بعض القوانين واللوائح

الكويت تتبنى إستراتيجيات تحسن من مستوى الأداء الحكومي

شهدت الفترة الماضية فتح آفاق التوظيف أمام العمالة الوطنية في الجهات المختلفة عبر توفير نحو 24 ألف فرصة

تستعد البلاد لتدشين تجربة مشروع "سجل إنجازات الموظف" التي من المتوقع تطبيقها على خمس جهات

انطلقت دراسة موسعة مع ممثلي 13 جهة لبحث إمكانية تقديم الخدمات الحكومية على الفترتين الصباحية والمسائية

في عام 1955 صدر أول تشريع ينظم شؤون الخدمة المدنية في الكويت وعرف آنذاك بنظام الموظفين والتقاعد إذ احتضن 13 بابا تضمنت "دائرة شؤون الموظفين" باعتبارها دائرة مستقلة عن بقية الدوائر الحكومية.

ولاستكمال هذا التنظيم اعتمدت الكويت في العام ذاته مشروع قانون "كادر عمال الحكومة" الذي يحدد شروط استخدام العمال في الدوائر الحكومية ويضع قواعد عامة للتعيين وتحديد فئات الأجور وساعات العمل وغير ذلك من نظم العمل.

وأخذت القوانين المعنية بشؤون الخدمة المدنية في التطور من دائرة شؤون الموظفين إلى ديوان الموظفين ثم تعديل التسمية إلى ديوان الخدمة المدنية بصدور القانون رقم 67 لسنة 1996 الذي وسع اختصاصاته.

وقد حرصت التشريعات الكويتية المتعاقبة على المزاوجة بين اعتماد النظم الحديثة لتحقيق الإصلاحات ودور الموظفين في تنفيذ تلك النظم إذ أن تسريع التنمية المنشودة يعمق الحاجة للتطوير الدائم للنظم ودفع الإنتاجية بمايتماشى واستحقاقات نهضة البلاد الجديدة.

وتعاظم أهمية استنهاض أجهزة الدولة تنفيذا التوجيهات صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد بالبدء في مرحلة جديدة من مراحل العمل الجاد المسؤول وتسريع وتيرة تنفيذ المشاريع وتطوير الخدمات.

وتبنت دولة الكويت استراتيجيات متسارعة لتحسين بيئة العمل الحكومية وتعزيز الإنتاجية باعتبار ذلك من العوامل المهمة للحفاظ على الكفاءات القيمة في بيئة عمل ملائمة يسودها جو من التفاعل الإيجابي.

ومع صدور مرسوم تشكيل الحكومة الحالية في مايو الماضي برئاسة سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح برزت الرغبة الحكومية في رسم خريطة طريق لإطلاق العنان للانتاجية وخلق آليات مبتكرة للمضي قدما بتطوير بيئة العمل الحكومية ودفع الجهات المختلفة للابداع والابتكار.

وتوزعت خطوات إحداث تحولات استراتيجية في بيئة العمل الحكومي على أكثر من مسار شملت تكليفات مباشرة بترشيق الأجهزة الحكومية وتوسيع النطاق الزمني لعمل الجهات وتقليص الدورة المستندية للمشاريع واختصار الجداول الزمنية المحددة.

كما تضمنت التكليفات الحكومية الصادرة خلال الشهرين الماضيين توجيهات لديوان الخدمة المدنية بمراجعة بعض القوانين واللوائح واتخاذ مزيد من الإجراءات والتدابير التي تنعكس إيجابا على زيادة الإنتاجية في الجهات الحكومية.

بالتزامن مع ذلك شهدت الفترة الماضية فتح آفاق التوظيف أمام العمالة الوطنية في الجهات المختلفة عبر توفير نحو 24 ألف فرصة وظيفية وتحريك التخصصات الراكدة إضافة إلى اعتماد الترشيح الآلي للتوظيف لترسيخ مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص.

وتماشيا مع القرارات الحكومية أصدرت جهات تعاميم داخلية تشدد على الالتزام بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع بتوزيع المرشحين من الديوان على جهات العمل وفق الاحتياجات والتخصصات المطلوبة ورفض تلقي ترشيح أسماء محددة للوظائف الشاغرة من الإدارات.

وفي خطوة متقدمة نحو توفير بيئة تنافسية محفزة على الإنجاز تستعد الكويت لتدشين تجربة مشروع "سجل إنجازات الموظف" التي من المتوقع تطبيقها على خمس جهات حكومية لمدة ستة أشهر على أن يتم تحديد موعد انطلاق الفترة التجريبية لاحقا.

وأعلن ديوان الخدمة المدنية في ال27 من شهر أغسطس الماضي أن النظام المستحدث يتيح للموظف حفظ أعماله في ملف إلكتروني بهدف توثيق إنجازاته وضمان الأولوية للمميزين في المزايا المالية أو الدورات التدريبية أو الوظائف الإشرافية.

وحرصا على رفع مستوى الخدمات الحكومية انطلقت دراسة موسعة مع ممثلي 13 جهة حكومية لبحث إمكانية تقديم الخدمات الحكومية على الفترتين الصباحية والمسائية وذلك بهدف التسهيل على المواطنين والمقيمين مراجعة الجهات وإنجاز معاملاتهم.

كما اعتمدت الكويت في منتصف أغسطس الماضي البصمة المرنة للحضور أثناء الدوام الرسمي والتي دخلت حيز التنفيذ بالجهات الحكومية في 18 أغسطس الماضي بهدف تعزيز قيمة الالتزام وتحقيق الاستثمار الأمثل لساعات العمل.

وبهدف تطوير كفاءة الأداء في جهات العمل المختلفة تنطلق سنويا الخطط التدريبية لتنمية مهارات الموظفين بجميع المجالات والتخصصات وتنفذ بالتعاون مع الجهات الحكومية المختلفة والمعاهد والشركات التدريبية المتميزة.

وفي هذا الصدد نفذ ديوان الخدمة المدنية 49 برنامجا تدريبيا بحضور 1075 مشاركا من جهات حكومية عدة من مختلف الفئات الوظيفية خلال الموسم التدريبي 2023/2024 فيما أعلن في ال15 من أغسطس الماضي عن الخطة التدريبية للموسم التدريبي 2024/2025.

وتسعى الحكومة عبر خطة التنمية 2024/2025 إلى إكساب الأفراد المعرفة والمهارات وقدرات الإبداع والابتكار وإيجاد قوى عاملة منتجة ومتجانسة تنعكس عوائدها بالإيجاب اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

وقد اعتمدت الحكومة في سبيل ذلك سياسات قيد التنفيذ حاليا تشمل تطوير نظام وطني لمهارات القوى العاملة بأساليب مطورة لدعم التحول إلى الاقتصاد المعرفي وتشجيع تعلم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات للقيادة نحو اقتصاد المعرفة وعقد شراكات أكاديمية مع مؤسسات دولية موثوقة.

ومن أهداف برنامج تطوير حكومة مترابطة وشفافة الذي تضمنته خطة التنمية العمل على رفع الأداء الحكومي وتلبية احتياجات المواطنين إذ يشكل رفع إنتاجية مؤسسات القطاع العام تحديا لكثير من الحكومات حول العالم لاسيما في ظل ارتفاع معدلات العجز المالي والحاجة إلى رفع مستويات الثقة بالأداء الحكومي وتحسين الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية وتعزيز النمو في مختلف المجالات.

ويشير تقرير مؤسسة القمة العالمية للحكومات 2022 إلى أن أحدث ما توصل إليه العلم في تكنولوجيا برامج تحليل البيانات الضخمة والرقمنة يمكن أن يعزز الإنتاجية بمقدار قد يصل إلى 33 في المئة كما يمكن للبرامج الهيكلية واسعة النطاق أن تسهم في تحقيق زيادة في الإنتاجية الحكومية ما بين 32 في المئة و49 في المئة.

وقد حدد التقرير خمس خطوات استراتيجية يمكن أن تساعد الحكومات على زيادة إنتاجيتها منها إعادة تأهيل الموظفين الحكوميين والاستفادة من تحسينات الإنتاجية التقليدية وتقييم بناء القدرات التحليلية والمضي قدما نحو تعزيز التعاون متعدد الوظائف.

وكان مجلس الوزراء الكويتي قد أصدر قرارا في يوليو الماضي بتكليف ديوان الخدمة المدنية باتخاذ الإجراءات والخطوات اللازمة لضبط عملية التأكد من استمرار وجود الموظفين على رأس عملهم أثناء الدوام الرسمي بالإضافة إلى إثبات الحضور والانصراف وذلك باستخدام أنظمة بصمة الوجه والوسائل الالكترونية الأخرى.

كما كلف المجلس الديوان بموجب قرار أصدره في الأسبوع الأول من أغسطس الماضي بمراجعة القوانين واللوائح المنظمة بشأن إجازات موظفي الجهات الحكومية بما يضمن عدم استغلال تلك الاجازات خارج نطاق القانون واللوائح.

وحرصا على فض التشابك في الاختصاصات بين الجهات الحكومية ومعالجة تضخم الهيكل الإداري للدولة كلف مجلس الوزراء اللجنة المشتركة الوزارية للشؤون القانونية والشؤون الاقتصادية بدراسة إجراءات إلغاء ودمج بعض الجهات الحكومية.

ترأس اجتماعاً لبحث استعدادات الموسم التدريبي

وكيل الحرس الوطني: تسخير الجهود للمحافظة على الجاهزية ومتابعة تنفيذ المهام

وكيل الحرس الوطني خلال الاجتماع مع القادة والضباط

ترأس وكيل الحرس الوطني الفريق الركن م ..هاشم الرفاعي اجتماعا مع القادة والضباط لاستعراض جاهزية الحرس الوطني للموسم التدريبي 2024 / 2025، والاطلاع خطة الأمطار لإسناد أجهزة الدولة المعنية.

ونقل وكيل الحرس الوطني للقادة والضباط تحيات الشيخ فيصل النواف نائب رئيس الحرس الوطني، مشيدا بالجهود المبذولة لاستكمال التجهيزات للموسم التدريبي، مؤكدا أهمية تفعيل بروتوكولات التعاون مع جهات الدولة والعمل على استمرار التدريب والتحصيل العلمي لمنتسبي الحرس الوطني وفق المعايير المتبعة في المؤسسات العسكرية، موضحا أن الحرس الوطني يسعى إلى ضمان تحقيق الأنشطة التدريبية لأهدافها انطلاقا من بنود الوثيقة التوجيهية للحرس الوطني 2025 "حماية وسند" التي تولي التدريب اهتماما كبيرا.

وحث وكيل الحرس الوطني الجميع على تسخير الجهود للمحافظة على الجاهزية وتذليل جميع العقبات لتحقيق أهداف الخطط الموضوعة للموسم التدريبي والتأكيد على الشفافية في الإجراءات الإدارية ومتابعة تنفيذ المهام.

مؤتمر وزراء التربية والتعليم بدول «إيسيسكو» انطلق في مسقط بمشاركة كويتية

انطلقت أعمال مؤتمر وزراء التربية والتعليم بدول منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو" في مسقط أمس الاربعاء تحت شعار "ما بعد قمة تحويل التعليم: من الالتزامات إلى التطبيقات" بمشاركة كويتية.

وقالت وزير التربية والتعليم ورئيس اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم الدكتورة مديحة الشيبانية في كلمة الافتتاح إن المؤتمر يأتي في ظل متغيرات يشهدها العالم وتحديات تواجه المنظومة التعليمية العالمية أكدت عليها "قمة تحويل التعليم" التي عقدت في "نيويورك" قبل عامين.

وأوضحت أن "قمة المستقبل" التي عقدت بنيويورك في سبتمبر الماضي من أجل تنشيط العمل العالمي دعت إلى إعادة الالتزام بالمبادئ الأساسية لتحويل التعليم ووضع أطر لتعاون أكثر فعالية وتعليم مرن قادر على التعامل مع التحديات التي يشهدها عالمنا اليوم بما يحقق الاستشراف الاستراتيجي للمستقبل.

وأضافت الشيبانية أن تحويل التعليم وتطوير مضامينه بما يتفق مع تلك المبادئ يعدان مسؤولية مشتركة تتضافر فيها الجهود الوطنية والإقليمية والدولية كافة من أجل تمويل التعليم ورفع جاهزية النظم التعليمية واستعدادها الاستباقي لمواجهة الأزمات.

ولفتت إلى أن تخصيص "إيسيسكو" العام الحالي عاما للشباب يأتي في سياق الاهتمام العالمي بهم نظرا لدورهم المحوري في قيادة المجتمعات نحو الرقي والتطور ودعم عجلة الاقتصاد لمواجهة التحديات المستقبلية.

وذكرت أن التغير المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتطلب من الأنظمة التعليمية المختلفة مواكبة التطبيقات والبرمجيات التقنية الحديثة وبناء قدرات العاملين في استخدامها وتوظيفها بما يسهم في رفع الجودة الشاملة للعملية التعليمية من منظومات تعليمية مقتدرة.

وأوضح أن القيم والحاجات المجتمعية قادرة على رسم الأهداف الجديرة بالسعي نحوها وأن الثورة التكنولوجية الاتصالية هي تطور إنساني طبيعي.

وأشار إلى أن الاستخدام المفرط للتكنولوجيا أدى إلى تقليص الحيوية التقليدية لدى الطلاب وقاد إلى انعدام العلاقة التفاعلية بين الطلاب والمعلم وأفضى إلى تحجيم الذهنية الناقدة لصالح الذهنية الناقلة.

ويشارك في المؤتمر الذي يقام على أمد يومين أكثر من 31 مشاركا من وزراء التربية والتعليم وممثلي وزارات التربية والتعليم بدول العالم الإسلامي ومديرين عموم لمنظمة "إيسيسكو" والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "إلكسو" وعدد من الخبراء وممثلي المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بقطاع التعليم.

جانب من حضور المؤتمر